

حضرة المديرية العامة لادارة الاحصاء المركزي السيدة مرال توتليان
السيدات والسادة

انه لمن دواعي سروري أن أتحدث اليكم للمرة الاولى في مناسبة الإنجاز الجديد الذي حققته ادارة الاحصاء المركزي بإشراف تقني من صندوق النقد الدولي.

إن "الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الجديد لعام 2014"، كما غيره من الاحصاءات، يشكل أحد أبرز الروافد من البيانات الرقمية التي تؤسس لوضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية السليمة في جميع الدول. فوجود الاحصاءات الدقيقة والمحدثة بشكل دائم أمر ضروري لكي تتمكن الدولة من بناء التوقعات الاقتصادية، وتحديد حجم التدخل الحكومي حيث تدعو الحاجة، ووضع مقارنة أدق لإدارة الأموال العامة.

كما أن القطاع الخاص يُعوّل أيضاً على الاحصاءات الوطنية لمعرفة مزايا البيئة الحاضنة لنشاطاته. فنجد أن القطاع المصرفي والقطاع التجاري والقطاع الصناعي والمستثمرين الأجانب كلهم يهتمون بالاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية التي تصدر عن إدارة الاحصاء المركزي في رئاسة مجلس الوزراء. وقد يكون الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الرقم الذي تنتظره غالبية الاطراف لما له من أثر على الأوضاع المعيشية في البلاد. من هنا حرصنا على إصدار هذا الرقم بشكل دوري.

إن بيانات الإحصاءات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي تؤدي أيضاً دوراً أساسياً في تعزيز الشفافية في الاقتصاد الوطني بجميع قطاعاته، ولا سيما في ما يتعلق بمعيشة المواطن.

وهنا لا بدّ من التأكيد على ضرورة تعاون كل مرافق الدولة وإداراتها والجهات المعنية كافة في القطاعين العام والخاص مع إدارة الإحصاء المركزي، لكي تتمكن من إنتاج إحصاءات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في أخذ القرارات الوطنية والخاصة على حدّ السواء. فهذه المسؤولية لا تقع على عاتق إدارة الإحصاء وحدها. وإذا لم يشارك فيها جميع المعنيين بشكل فعليّ فستكون النتيجة أرقاماً لا معنى لها.

إن مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية، والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الاقتصاد اللبناني، تتطلب العمل بالاستناد الى أرقام محدّثة بشكل دوريّ، والى ممارسات إحصائية تتوافق مع المعايير الدولية الحديثة. لذلك، أودّ أن أنوّه اليوم بجهود إدارة الإحصاء المركزي، في تعاونها التقني مع صندوق النقد الدولي، لإحداث نهضة في عملها الإحصائي، وخصوصاً النقلة النوعية في تقنيات إصدار الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، بحيث باتت تضم قطاعات أكثر وتفاصيل إحصائية أدق.

السيدات والسادة

إن ازدياد أعداد النازحين السوريين الى لبنان وما يتّجه من تغييرات في مجريات الحركة التجارية الخارجية للبنان، أثر وسيؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مستويات الأسعار في القطاع الاستهلاكي المحلي، سواء للمواطنين أو للمقيمين من غير المواطنين.

كذلك، فإن الموجات المتعاقبة من النزوح ولدت أعباءً من طبيعة أخرى، أمنية واقتصادية واجتماعية وتربوية، بات لبنان بامكاناته المتواضعة ينوء تحت ثقلها.

إن حكومتنا الماثلة اليوم أمام المجلس النيابي لنيل ثقته، تعهدت في بيانها الوزاري بوضع الآليات اللازمة للتعاطي مع ملف النازحين بما يسمح بمعالجة هذه الأزمة الوطنية التي تتطلب استنفاراً من كل أجهزة الدولة ومؤسساتها، ودعمًا ملموساً من الدول الشقيقة والصديقة والهيئات المانحة.

إن الحكومة تدرك مشكلة المالية العامة للدولة وغياب الموازنة الوطنية منذ سنوات، كما تدرك أهمية ملء الشواغر في الإدارات الرسمية لضخ الحيوية فيها وتفعيلها، فضلاً عن أهمية تحريك القطاعات الاقتصادية المتراجعة والراكدة. ولذلك فإننا سنعمل بكل ما أوتينا من قوة على معالجة ما يرتدي طابع الأولوية القصوى من هذه الملفات وغيرها بما ينعكس إيجاباً على الدورة الاقتصادية ووضع الإدارة العامة.

السيدات والسادة

إننا في لبنان نحتاج الى مصالحة المواطن مع مشروع الدولة.. الدولة الحديثة القادرة التي تؤمن حماية مواطنيها وترعى شؤونهم وتضمن رفاههم، مع تكريس القانون قيمةً علياً في قياس حقوقهم والواجبات.

إن هذا الهدف السامي يحتاج الى تضافر جميع الجهود.. جهود الحكومة والمسؤولين على كل المستويات، وجهود القوى السياسية، فضلاً عن جهود الهيئات الأهلية وجميع القوى الاجتماعية الحية. لبنان في حاجة إلينا جميعاً.

في حاجة الى الكفاءات اللبنانية الفذّة وهي كثيرة.
في حاجة الى أمثالكم أتم العاملون في ادارة الاحصاء المركزي،
والى زملائكم من الجنود المجهولين الكثر المنتشرين في ادارات
الدولة ومؤسساتها، وكذلك إلى العاملين في القطاع الخاص.
وفقنا الله وإياكم لما فيه خيرٌ بلدنا
عشتم وعاش لبنان